

Distr.: General
16 November 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام (A/65/308). واجتمعت اللجنة، لدى نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - ويقدم تقرير الأمين العام معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها في الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠ لاعتماد المعايير المذكور. ويعرض الفرع الأول من التقرير معلومات أساسية عن هذا الموضوع. والفرع الثاني يتناول التقدم المحرز في مجال اعتماد منظمات الأمم المتحدة لهذه المعايير. وترد في الفرع الثالث تفاصيل عن الأنشطة التي اضطلع بها فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع تطبيق هذه المعايير. كما يقدم الأمين العام معلومات عن إنشاء مشاريع على صعيد المنظومة وفي الأمم المتحدة وعن مهام كل منها وطريقة إدارته وتنظيمه وميزانيته (المرجع نفسه، الفقرات ١-١٥ و ٣٤-٣٩).

مشروع تطبيق المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة

٣ - يشير الأمين العام إلى أن الفريق المعني بتطبيق المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة ركز، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على وضع وتوفير



التوجيهات المتعلقة بالسياسات الحاسوبية التي تتفق ونظام المعايير الحاسوبية هذه، وعلى أنشطة تقديم معلومات عن هذا النظام والتدريب عليه.

٤ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الإنجازات الكبرى التي تحققت في مجال تبني السياسات الحاسوبية التي تتفق ونظام المعايير الحاسوبية المذكور اشتملت على ما يلي:

- إعداد ثلاث ورقات توجيهية بشأن جوانب معينة ذات صلة بطريقة حساب مستحقات الموظفين والمبالغ الواردة من الأنصبة المقررة والحقوق الممنوحة لاستخدام المباني بموجب ترتيبات مشتركة. وأقرت هذه الورقات فرقة العمل المعنية بالمعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام؛

- تشكيل خمسة أفرقة عاملة متخصصة ليعنى كل منها بمسألة محددة من المسائل ذات الصلة بمشروع اعتماد المعايير، أي حساب مستحقات الموظفين، والكيانات التابعة لكيانات أخرى وتدمج بيانها المالية معاً، والخدمات المشتركة، والحقوق الممنوحة لاستخدام المباني المتاحة بموجب ترتيبات مشتركة، والموجودات.

- تبني نهج للتعامل مع التباين في السياسات الحاسوبية بين المنظمات، يشمل وضع قاعدة مرجعية من السياسات والممارسات الحاسوبية المشتركة، والتحقق من التغييرات والعوامل التي تؤثر في تنوع هذه السياسات والممارسات، واستحداث آليات على صعيد المنظومة لرفع مستوى التوافق بينها. وأقرت فرقة العمل هذا النهج.

وتشير اللجنة أيضاً إلى أن الفريق المعني بتطبيق المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة يحضر، بصفة مراقب، اجتماعات المجلس المعني باعتماد هذه المعايير، ويجوز له إطلاع المجلس على وجهة نظر منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن.

٥ - أما الأنشطة البارزة التي اضطلع بها هذا الفريق، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، في مجال تقديم المعلومات عن نظام المعايير المذكور والتدريب عليه، فاشتملت على ما يلي:

- تقديم الدعم إلى اجتماعات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وفرقة العمل المعنية بالمعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام واللجنة التوجيهية المعنية بمشروع اعتماد المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام، الذي شمل صياغة المعلومات المختصرة والوثائق، والمساعدة في عملية صنع القرارات، وتزويد رئيس فرقة العمل بالدعم الفني والإداري؛

- استحداث إطار يستند إليه لتوجيه نقاشات المنظمات المشاركة في هذا النظام مع مراجعي حساباتها الخارجيين أثناء عملية اعتماد هذه المعايير، بالاستفادة من نجاح

تجربة برنامج الأغذية العالمي في هذا المجال ومن الدروس التي استقتها المنظمات التي كانت الرائدة في اعتماد هذه المعايير. وسيتم إطلاع فريق مراجعي الحسابات الخارجيين على هذا الإطار ما إن تعتمد فرقة العمل؛

■ معالجة مسائل التدريب التي تهم المنظومة ككل.

٦ - وأفاد الأمين العام بأن منظمات عديدة أرجأت التواريخ التي حددتها لاعتماد نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بسبب حجم هذه العملية وتعقدها، والحاجة إلى المواءمة بين الجدول الزمني لاعتماد هذه المعايير مع الجدول الزمني لاعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP)، وفي بعض الحالات، بسبب عدم توافر الموارد المالية لاعتمادها. وترد التواريخ الجديدة التي حددتها كل منظمة لاعتماد هذه المعايير في مرفق تقرير الأمين العام. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن هذه التواريخ موزعة كالآتي: عام ٢٠١٠ بالنسبة لثمانى منظمات؛ وعام ٢٠١١ بالنسبة لمنظمتين؛ وعام ٢٠١٢ بالنسبة لتسع منظمات؛ وعام ٢٠١٤ بالنسبة لمنظمتين من بينهما الأمم المتحدة.

٧ - وشدد مجلس مراجعي الحسابات، في الملاحظات التي أبدتها بشأن اعتماد هذه المعايير على صعيد المنظومة على أن إحدى الميزات الرئيسية للمعايير المذكورة تكمن في إتاحتها لمستعمليها الحصول على معلومات مالية قابلة للمقارنة، وأشار إلى أن التقييد بمجموعة من المعايير الصارمة يساعد على الاستفادة بشكل تام من جميع هذه الميزات. كما شدد المجلس على الدور المستمر الذي تؤديه شبكة الأمم المتحدة للمالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في مجال توفير التعليمات والمبادئ التوجيهية^(١).

٨ - وعلق مجلس مراجعي الحسابات في التقرير الآنف الذكر، أيضا، على النظام المالي والقواعد المالية لمنظمات الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرات ٦٥-٦٨). فأشار إلى وجود حالات عديدة يختلف فيها تطبيق السياسات لمعالجة نفس المعاملات المالية باختلاف المنظمة (مثل الموجودات، والمبالغ المالية التي تدفع كسلف للشركاء في تنفيذ البرامج، والتبرعات)، وإلى وجود اختلاف في شكل البيانات المالية وتصميمها، مع أن المنظمات تعتمد النظام المحاسبي نفسه ألا وهو المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

٩ - تشاطر اللجنة الاستشارية المجلس مشاعر قلقه إزاء أوجه الاختلاف المذكورة آنفا. وتشدد اللجنة على أهمية العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالمعايير الدولية المحاسبية للقطاع العام لإدارة تنوع السياسات المحاسبية القائم بين المنظمات والناجم عن

(١) انظر A/65/169، الفقرة ٣٩. (يرد موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية في التقارير التي أعدها مجلس مراجعي الحسابات، لتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين).

أوجه الاختلاف بين منظمة وأخرى في الأطر التنظيمية، والترتيبات المؤسسية، والمهام المسندة إليها لاعتماد المعايير وطرائقه، ونماذج الأنشطة التي تضطلع بها، والبدائل التي يوفرها نظام المعايير هذا. وإن إدارة هذا التنوع تسهل إجراء مقارنة المعلومات المالية بين مختلف منظمات منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وأفاد الأمين العام بأن مستوى مشاركة مراجعي الحسابات الخارجيين في اعتماد المعايير المذكورة تتفاوت بشدة بين منظمة وأخرى في منظومة الأمم المتحدة (انظر A/65/308، الفقرة ٣٣). تعتبر اللجنة الاستشارية أنه يلزم على مراجع الحسابات الخارجي العامل في كل من المنظمات توفير المشورة والتوجيهات إلى فريقها المعني بتطبيق المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام، وبخاصة بشأن المسائل المعقدة والسياسات الحاسبية. وتشدد اللجنة الاستشارية على ضرورة حل المسائل المتبقية ذات الصلة بالسياسات الحاسبية والمسائل المعقدة الأخرى قبل الانتهاء من تصميم نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) وتحديد خواصه. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها قامت، في تقريرها المتعلق بالتقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر A/65/498، الفقرة ١٩)، بتوصية مجلس مراجعي الحسابات بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في مجال اعتماد المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام.

مشروع اعتماد المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

١١ - ذكر الأمين العام أن مشروع اعتماد المعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة يشهد تقدماً مطرداً، وأنه لم يطرأ أي تغيير على تاريخ إصدار البيانات المالية الأولى وفقاً لهذه المعايير، أي في نهاية عام ٢٠١٣، بالتزامن مع اعتماد نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا). أما بالنسبة لعمليات حفظ السلام، فإنه من المقرر، حتى الآن، أن تصدر بياناتها المالية وفقاً لهذه المعايير في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. ويعتزم الأمين العام أيضاً تقييم مدى إمكانية إصدار البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ وفقاً لهذه المعايير، مع الأخذ في الاعتبار أنه من المقرر الانتهاء من اعتماد نظام أوموجا في بعثات حفظ السلام في الربع الثاني من عام ٢٠١٣ (انظر A/65/498، الفقرة ٥٥). ويشير الأمين العام إلى أن الفريق المعني بتطبيق المعايير هذا والفريق المعني باعتماد نظام أوموجا ماضيان في تنسيق أعمالهما عن كثب لضمان التطابق بين أنشطة مشروع اعتماد المعايير والجداول الزمنية لتنفيذها وبين أنشطة مشروع اعتماد نظام أوموجا والجداول الزمنية لتنفيذها. وترد معلومات مفصلة عن عمليات التنسيق هذه في الفقرات ٥٢ إلى ٥٥ من التقرير المرحلي للأمين العام. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مشروع تطبيق هذه المعايير لا يزال مرهوناً بالتقدم المحرز في

بمجال اعتماد نظام أوموجا (انظر A/65/498، الفقرة ٣٤). لذلك، من الأهمية بمكان إبقاء أهداف برمجيات تخطيط موارد المؤسسة (ERP) على ما هي عليه واعتماد البرمجيات وفقا للجدول الزمني المحدد لها.

١٢ - وعلى غرار ما أشير إليه في الفقرات ٣٧ إلى ٣٩ من تقرير الأمين العام، تم توسيع نطاق إدارة مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليشمل إجراء اللجنة الإدارية استعراضا دوريا للتقدم المحرز في اعتماد هذه المعايير. ترحب اللجنة الاستشارية بالخطوات المتخذة لتعزيز نموذج إدارة مشروع هذه المعايير ولتوسيع دائرة ممثلي أصحاب الشأن المعنيين بهذه المعايير في اللجنة التوجيهية المعنية بمشروع اعتماد هذه المعايير.

١٣ - ويعرض الأمين العام في الفقرات ٤٠ إلى ٥١ من تقريره الأنشطة الهامة التي قام بها الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة. ويشير إلى أن استحداث السياسات المحاسبية المتطابقة مع نظام المعايير هذا بقي محور المشروع أثناء فترة الاثني عشر شهرا المشمولة بالتقرير. وتتصل هذه السياسات بمسائل معينة مثل منح الحقوق لاستخدام المباني والمخطط العام لتجديد مباني المقر وجمع البيانات المالية وفقا لهذه المعايير.

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٤٩ من تقرير الأمين العام أنه تم، في إطار مشروع اعتماد المعايير، تبني استراتيجية تقضي باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بصورة تدريجية على قدر ما تتيحه النظم المعلوماتية الموجودة حاليا في المنظمة وما تجيزه المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. لكن الحدود التي تفرضها النظم المعلوماتية حاليا، على نحو ما أشير إليه، تجعل هذه التغييرات بالضرورة محدودة. وتتضمن البيانات المالية المراجعة لعام ٢٠٠٩ معلومات إضافية وردت في الملاحظات بشأن المساهمات العينية التي قدمت، بما فيها تلك الواردة بموجب اتفاق مركز القوات واتفاق مركز البعثة، والتعديلات التي أُدخلت على سياسة حساب الأصول الثابتة في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر، وتحديد الخصوم المتعلقة بمستحقات الإعادة إلى الوطن والإجازات غير المستخدمة وذلك على أساس اكتواري. ترحب اللجنة الاستشارية بالنهج المتخذ وتشجع الأمين العام على متابعة هذه الجهود. وتعتبر أن التجربة العملية التي تُكتسب من هذا النهج التدريجي يمكن أن تيسر الانتقال بطريقة سلسة إلى نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن توضح أيضا الاحتياجات التي يقتضيها اعتماد هذه المعايير بغية اعتماد نظام تخطيط الموارد المؤسسة (ERP). وتتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات متعلقة بالتقدم المحرز في هذا الشأن في التقارير المقبلة.

١٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمانة العامة تعد بياناً بالأعمال التي ستُستند إلى الخبراء الاستشاريين الذين سيستعان بهم لاعتماد نظام المعايير المذكور، والتي ستشمل التصديق على صحة السياسات المحاسبية وإعداد دليل محاسبي للمنظمة وجمع معلومات عن الاستراتيجيات الفعالة لتطبيق هذه المعايير (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠). كما سيتولى الخبراء الاستشاريون توفير الدعم لإعداد البيانات المتعلقة بالمتلكات غير المستهلكة والمستهلكة لجعلها متطابقة مع هذه المعايير. في ضوء مواصلة مجلس مراجعي الحسابات التشديد على ضرورة تحسين عملية تسجيل المتلكات غير المستهلكة وإدارتها (انظر A/65/169، الفقرات ٨٩-٩٢)، توصي اللجنة الاستشارية الأمين العام بأن يقدم، في تقريره المرحلي القادم عن المعايير المذكورة، مزيداً من التفاصيل عن هذه الأنشطة وعن دور الخبراء الاستشاريين.

١٦ - وقدم الأمين العام معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة في مجال تقديم المعلومات والتدريب (انظر A/65/308، الفقرات ٥٦-٦٠). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن هذا الفريق بدأ بإصدار رسالة إخبارية عن مسألة هذه المعايير، وأدخل تحسينات كثيرة على موقع الإنترنت الخاص بهذه المعايير، ونظم عدداً من الإحاطات الإعلامية لأصحاب الشأن بغرض رفع مستوى فهمهم للمعايير ولتعزيز داريتهم بها. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام، تولى الفريق المعني بمشروع تطبيق هذه المعايير في الأمم المتحدة مهمة إنتاج مجموعة شاملة من مواد التدريب على المعايير المذكورة، وزود منظمات منظومة الأمم المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بمجموعة مواد التدريب على المعايير المذكورة والبالغة ١٨ مادة، من بينها ٧ دروس تدريبية عن طريق الإنترنت و ١١ درسا تدريبيا تحت إشراف مدرسين. وانطلقت الدروس التدريبية عن طريق الإنترنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه يلزم على جميع الموظفين الإداريين تلقي الدروس التدريبية التي تقدم عن طريق الإنترنت والمخصصة للتوعية بالمعايير المذكورة. وأبلغت اللجنة بأنه تم، حتى تاريخه، منح نحو ٣٣٠٠ شهادة صادرة عن طريق الإنترنت للموظفين الذين أكملوا هذه الدروس منذ إطلاقها. أما بالنسبة للدروس التدريبية التي تقدمت تحت إشراف مدرسين، فأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاستقصاء الذي أُجري يدل على أنه تم اختيار نحو ١٣٠٠ موظف ممن يعملون في المجالات المالية والمجالات ذات الصلة، من المقر ومن المكاتب الموجودة خارجه ومن البعثات الميدانية، كمرشحين للمشاركة في البرنامج التدريبي الذي يقدم تحت إشراف مدرس ويستغرق أسبوعين. وسيبدأ هذا البرنامج في عام ٢٠١١ الذي يقارب تاريخ بدء العمل بالمعايير الجديدة، ولذا سيصبح التدريب على أقصى حد من الفعالية. وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى ضرورة أخذ تنقل الموظفين في الاعتبار، ولا سيما في عمليات حفظ السلام.

١٧ - وقد طلبت اللجنة الاستشارية إلى الأمين العام، في تقريرها السابق، المضي في دراسة مسألة واجب توحيد طريقة عرض البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وانطباق و/أو تطبيق ذلك على منظمات منظومة الأمم المتحدة (انظر A/64/531، الفقرة ١٣). ويعرض الأمين العام معلومات مفصلة عن نظره في هذه المسألة في الفقرتين ٤٧ و ٤٨ من تقريره. ويشير إلى الفريق المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة خلص إلى أنه لا يوجد ما يقتضي بشكل واضح توحيد البيانات المالية طبقا للمعايير المذكورة، ولذلك يقترح مواصلة الترتيبات الحالية المتمثلة في تقديم البيانات المالية في مجلدات منفصلة طبقا لهذه المعايير، بما فيها بيانات المجلد الثاني الخاص بعمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، أوضح مكتب الشؤون القانونية، بعد سؤاله عما إذا كان لذلك أي تبعات قانونية، أن لا اعتراض لديه، من الناحية القانونية، على الاقتراح الذي قدمه الفريق المذكور. ويذكر الأمين العام أن الخطط تعد حاليا لإجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة مع الصناديق والبرامج ومجلس مراجعي الحسابات. توصي اللجنة الاستشارية بأن يجري الأمين العام هذه المشاورات مع الصناديق والبرامج ومجلس مراجعي الحسابات وبأن يقدم إليها معلومات عن نتائج هذه المشاورات في سياق تقريره المرحلي القادم عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٨ - وأشارت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إلى أن إصدار تقارير مالية مرة سنويا بدلا من مرة كل سنتين ستكون له تبعات على حجم العمل الملقى على عاتق مجلس مراجعي الحسابات وعلى احتياجاته من الموارد (انظر A/65/498، الفقرة ١٣). تعيد اللجنة التشديد على ضرورة القيام، قبل الانتقال المقرر في عام ٢٠١٤ إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بتحديد آثار اعتمادها على التقارير المطلوب من الدول الأعضاء تقديمها وعلى دور مجلس مراجعي الحسابات وأنشطته وعلى أي تبعات على مستوى الموارد الناجمة عنه. وينبغي للأمين العام أيضا التشاور بشأن هذه المسألة مع اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم معلومات عن هذه المسألة في تقريره المرحلي القادم عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٩ - ويرد في الفقرة ٦١ من تقرير الأمين العام بيان بالنفقات حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وزُودت اللجنة، بناء على استفسار منها، بآخر بيان بالنفقات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بعد آخر تحديث لها. وهي ترد كمرفق في هذا التقرير.

٢٠ - توصي اللجنة الاستشارية بان تحيط الجمعية العامة بتقرير الأمين العام.

المرفق

مستوى النفقات المتعلقة باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

٢٠١١-٢٠١٠ النفقات حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	
(١) الميزانية العادية	
الباب ٢٨ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	
٣٦٨,٦	الوظائف
٠,٤	المساعدة المؤقتة العامة
-	التحريات الاستشاريون
٤٨,٢	السفر
١٢,٥	الخدمات التعاقدية
٤٢٩,٧	المجموع الفرعي، الباب ٢٨ باء
الباب ٣١، الأنشطة المشتركة التمويل	
٨١,٢	المنح والتبرعات
٥١٠,٩	مجموع النفقات من الميزانية العادية
(٢) حساب دعم عمليات حفظ السلام	
٢٤٣,٦	المساعدة المؤقتة العامة
١٠,٣	السفر
٢٥٣,٩	مجموع النفقات من حساب دعم عمليات حفظ السلام
٧٦٤,٨	المجموع الكلي (١) و (٢)